ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

المرجعية الدينية والمنعطفات الخطيرة

عادل الجبوري

تاريخيًا، كانت المؤسسة الدينية في العراق، المتمثلة بالمرجعية العليا، حاضرة ومساهمة ومؤثرة في توجيه مسار الوقائع والاحداث عند المنعطفات الخطيرة والمحطات الحرجة. والقراءة السريعة للمسار التأريخي الممتد من تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١ م، وحتى قبلها بعدة اعوام، وتحديدا منذ الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤، وحتى ما قبل الاطاحة بنظام حزب البعث في عام ٢٠٠٣، تظهر كيف تعاطفت المرجعية الدينية مع احداث ووقائع كبرى، وكيف انها نجحت في تصحيح بعض المسارات الخاطئة، والمواقف المنحرفة.

ولعله بعد التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ذلك التأريخ الفاصل بين طيّ حقبة النظام الاستبدادي الديكتاتوري، وانبثاق حقبة جديدة مختلفة الى حد كبير عن سابقتها، شهدنا مواقف تاريخية مهمة للمرجعية الدينية، المتمثلة بآية اللّه العظمى السيد علي السيستاني، جنبت البلاد والمنظومة الاجتماعية العامة، ازمات خطيرة.

ويمكن هنا ان نؤشر الى ثلاث محطات مفصلية، كان للمرجعية الدينية دور محوري فيها.

المحطة الاولى، تمثلت بقيام جماعات ارهابية تكفيرية بتفجير مرقد الامامين العسكريين في مدينة سامراء، وذلك في ربيع عام ٢٠٠٦، وقد كان من الممكن ان يؤدي ذلك الحدث المروع الى اندلاع صراع داخلي على اساس طائفي، وهو ما كان يريده ويخطط له التكفيريون ومن يقف وراءهم، ولكن حكمة المرجعية الدينية وعقلانيتها، افلحت في تطويق الازمة، وقد كان لمقولة السيد السيستاني عن ابناء المكون السني (لا تقولوا اخواننا بل قولوا انفسنا) اثر ايجابي كبير لدى اوساط اجتماعية واسعة.

اما المحطة الثانية، فقد جاءت في صيف عام ٢٠١٤، حينما اجتاح تنظيم داعش الارهابي مساحات كبيرة من الجغرافيا العراقية، وكاد ان يجتاح العاصمة بغداد والمدن الدينية المقدسة، كالنجف الاشرف وكربلاء المقدسة وسامراء المقدسة، لولا فتوى الجهاد الكفائي التي اعتبرت نقطة تحول تأريخية، غيّرت مسار الاحداث، وقلبت الحسابات رأسا على عقب.

في حين جاءت المحطة الثالثة، ارتباطا بالحراك الجماهيري، الذي اجتاح الشارع العراقي منذ مطلع شهر تشرين الاول/ اكتوبر الماضي، ولأن المرجعية الدينية قدرت امرين خطيرين، فإنها قررت ان تدخل وتتدخل بقوة وبشكل واضح وصريح.

والامر الاول تمثل بالاحتقان والغضب والاستياء الشعبي العام من الطبقة السياسية الحاكمة، التي لم تنجح طيلة ستة عشر عاما ببلورة واقع ايجابي مقبول ومرض بقدر معين لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية العراقية، ما ادى الى حصول انفجار شعبي واسع، كان لا بد من ضبط وتحديد مدياته وامتداداته حتى لا يأتي على الاخضر واليابس معا.

والامر الثاني، تمثل بوجود اجندات ومشاريع تآمرية تخريبية، يسعى اصحابها الى اغراق العراق في دوامة العنف والفوضى والاضطراب السياسي والمجتمعي، من باب آخر جديد، بعدما فشلوا عندما دخلوا من باب الفتنة الطائفية، ومن باب العدوان الداعشي.

ولانها وجدت ان الاوضاع بلغت مبلغا خطيرا للغاية، فإنها للمرة الاولى خلال الستة عشر عاما المنصرمة، تتابع اصدار بيانات متلاحقة على مدى عدة اسابيع، تحذر فيها، وتشخص وتنبه وتوجه، وبالتالي ترسم خارطة طريق واقعية وعملية وقابلة للتطبيق بإطارها العام والشامل، فيما لو توفرت الارادة الحقيقية والرؤية السليمة لدى

اصحاب الشأن في مفاصل الدولة العليا، ومعهم القوى والكيانات السياسية الرئيسية المشكلة للسلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفي بيانها الاخير الذي أُلقي من على منبر صلاة الجمعة من الصحن الحسيني الشريف بمدينة كربلاء المقدسة، كانت المرجعية الدينية العليا حازمة وواضحة وصريحة اكثر من اي وقت مضى، فهي اشارت الى خمس نقاط جوهرية ومهمة للغاية، تمثلت بالتالي:

- مساندة الاحتجاجات، والتأكيد على الالتزام بسلميتها وخلوها من أي شكل من أشكال العنف، وإدانة الاعتداء على المتظاهرين السلميين بالقتل أو الجرح أو الخطف أو الترهيب أو غير ذلك، وأيضاً إدانة الاعتداء على القوات الأمنية والمنشآت الحكومية والممتلكات الخاصة.

- الحكومة تستمد شرعيتها من الشعب، وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره.

- رغم مضي مدة غير قصيرة على بدء الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح، والدماء الزكية التي سالت من مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمصابين في هذا الطريق المشرّف، إلا انه لم يتحقق الى اليوم على أرض الواقع من مطالب المحتجين ما يستحق الاهتمام به.

- لم يخرج المواطنون الى المظاهرات المطالبة بالإصلاح بهذه الصورة غير المسبوقة ولم يستمروا عليها طوال هذه المدة بكل ما تطلّب ذلك من ثمن فادح وتضحيات جسيمة، إلاّ لأنهم لم يجدوا غيرها طريقاً للخلاص من الفساد المتفاقم يوماً بعد يوم.

- معركة الإصلاح التي يخوضها الشعب العراقي الكريم إنما هي معركة وطنية تخصه وحده، والعراقيون هم من يتحملون اعباءها الثقيلة، ولا يجوز السماح بأن يتدخل فيها أي طرف خارجي بأي اتجاه.

وهذه النقاط الخمس ما لم تحظ باهتمام جدي وحقيقي من قبل اصحاب الشأن والقرار، فإن الاوضاع ستسير من سيئ الى اسوأ، والعكس صحيح، فإن الاخذ بها سيفضي الى تحقيق انفراجات حقيقية للازمة الراهنة، ويقطع الطريق على الاجندات والمشاريع التخريبية الخارجية.

ولا شك ان التشخيص الصائب والدقيق من قبل المرجعية الدينية للواقع العام في البلاد، يثبت مرة اخرى انها لم تكن في يوم من الايام بعيدة عن هموم ومعاناة ومشاكل العراقيين، وكانت حريصة طوال الوقت على تصحيح المسارات السلبية الخاطئة. وما اغلاق ابوابها بوجه السياسيين منذ عدة اعوام الا دليل قاطع على عدم رضاها عن ادائهم.

واليوم فإن المرجعية حينما تشدد على اصلاح النظام السياسي من خلال تعديل قانون الانتخابات وتعديل قانون مفوضية الانتخابات ايضا، وانهاء مبدأ احتكار السلطة من قبل فئات وعناوين معينة، فإنها ترى انه لا بديل عن مثل هذه الخطوات والحلول، بحيث انه لم يعد ممكنا المراهنة والتعويل على ملل الجماهير وقبولها بالواقع على علاته، لانه في هذه المرة يبدو ان تفاعلات المشهد العام وتداعياته وارهاصاته مختلفة الى حد كبير عن المرات السابقة.

إيران و الخطة ب

ناصر قنديل

– لم تكن إيران بحاجة لتقديم إثبات لتأكيد الطابع السياسي المرتبط بأجندة خارجية للاحتجاجات التي تشهدها، رغم اعتراف المسؤولين الإيرانيين بوجود بُعد شعبي نسبي لبعض التحرّكات. والكلام الإيراني مختلف عن كلام حلفاء إيران في لبنان والعراق حول صدقية التحركات الشعبية واستنادها إلى أسباب حقيقية، والاكتفاء بوصف التدخّل الخارجي، والأميركي الخليجي خصوصاً، كمحاولة سطو على التحرّكات الشعبية وتجييرها لحساب مشروع سياسيّ يخدم المصالح الأميركية، بالاستناد إلى الدور الأميركي في تجفيف المقدّرات المالية عبر نظام العقوبات، وإلى الإمساك بعدد من جمعيات المجتمع المدني، وعدد من وسائل الإعلام.

– بالنظر لطبيعة الموضوع الذي تفجّرت حوله الاحتجاجات في إيران، والناجم عن قرار حكومي برفع أسعار المحروقات، يكفي التساؤل عن التوقيت، الذي كان بمستطاع المسؤولين الإيرانيين التحكم به، خصوصاً في ظل مواجهة شاملة تبلغ ذروتها بين طهران وواشنطن، وهنا يشرح مسؤولون إيرانيون قراءتهم للقرار والوضع الناشئ عنه، بالقول إنها مواجهة تحت السيطرة، ويفسرون ذلك بالقول، إن القرار فتح الباب لتحرك جماعات معارضة تحرّكها واشنطن، أكثر مما أثار فئات شعبية واسعة تحت عنوان التضرّر من القرار، فيجب أن يعلم المتابعون أن سعر البنزين في إيران هو الأرخص في العالم، حيث سعر الصفيحة ٢٠ ليتراً كان بأقل من دولارين ٢٠٠ الف ريال ، وبعد الزيادة صار السعر للشريحة الأولى التي تستهلك أقل من ٦٠ ليتراً شهرياً، ثلاثة دولارات فقط للصفيحة، بينما صار لمن يستهلك أكثر من هذه الكمية بستة دولارات، وهو أقل من نصف سعر الكلفة لصفيحة البنزين، والسعر الأعلى هو ثلث السعر المباع في الأسواق اللبنانية تقريباً.

– الحسابات الاقتصادية الإيرانيّة تقول، إن استهلاك مئة مليون ليتر في إيران يومياً يرتّب قرابة خمسة عشر مليار دولار كدعم سنويّ للخزينة الإيرانية، وكان السعر المخفض ولا يزال بالقياس لكل أسواق العالم، نوعاً من أنواع التوزيع العادل للثروة الذي تعتمده القيادة الإيرانية في التعامل مع الثروة النفطية للبلد، وهو رقم كبير في الظروف الراهنة لتدفق العملات الأجنبيّة من جهة، ومواصلته بالطريقة ذاتها مخالفة لمعايير العدالة نفسها مع تراجع القدرة على تصدير النفط، حيث العدالة تقتضي إعادة توزيع الأعباء، لكن دون المساس بالفئات الأشدّ فقراً في المجتمع الإيراني، التي تشملها فئة ما دون استهلاك الـ٦٠ ليتراً في الشهر، والتي لن تزيد كلفتها الإضافية عن ٢ – ٣ دولار شهرياً ، بعد الزيادة، وهؤلاء يشكّلون قرابة ٦٠ من الإيرانيين، بينما الزيادة على الطبقة الوسطى التي تستهلك قرابة ضعف الشريحة الأولى ستكون كلفتها الإضافيّة بين ١٠ – ٢٠ دولاراً شهرياً، وهو متناسب مع دخلها وقدرتها على التحكم بفاتورة استهلاكها، أما الطبقات الميسورة فلن تتأثر بالتأكيد وليست طرفاً في التضرر. والأهم أن الاستهلاك انخفض مع القرار بنسبة ٢٠ وأن قرابة ٢٠ أخرى كان يتمّ تهريبها خارج الحدود ستنخفض إلى أقلّ من النصف على الأقل، ما يعني أن إجمالي وفر الخزينة، يقارب ستة مليارات دولار سنوياً، سيتم تدويرها لمجالات أخرى تتصل بحاجات أشد أهمية للشعب الإيراني مع توافر وسائل نقل عام عملاقة ومنتشرة في كل المدن والمحافظات، يتقدّمها المترو في طهران.

– في القراءة السياسية والأمنية، أن القرار وفّر لإيران فرصة غير مسبوقة لتقديم سبب يدفع واشنطن العاملة بكل جهدها لإضعاف القدرات المالية للدولة الإيرانية لاعتبار القرار الإيراني مصدراً لفرصة تحسين الوضع المالي للدولة يجب منعها، وبالتالي التسرّع في قراءة توافر فرصة انتفاضة شعبية عنوانها رفع سعر المحروقات الذي يشكل كعنوان مدخلاً دائماً للحديث عن الثورات، ليحتفل المسؤولون الأميركيون بما يصفونه بارتكاب القيادة الإيرانية حماقة قاتلة لا يجب تفويتها ، فيتمّ الزجّ المباشر وغير المباشر، بكل الذين تصل إليهم اليد الأميركية من جماعات معارضة ونشطاء وجمعيات وشبكات منظمة، ليخوضوا معركة فاصلة يظنّ الأميركيون أنها رابحة، ويراها الإيرانيون فرصة لقطع رأس التخريب بعزله عن الجسد الشعبي، الذي يثقون أنه لا يزال غائباً عن الاحتجاجات، فيما عدا بعض الذين جذبتهم التعبئة الإعلامية، أو مبدأ فكرة الاحتجاج، لكن بالتأكيد بقي الشعب الإيراني، الذي يفترض أن يحرّكه في أي بلد آخر قرار برفع أسعار البنزين إلى الشارع، خارج المسرح بسبب خصوصية تعامل الدولة الإيرانية مع هذه السوق، قبل الزيادة ومن خلالها، بصورة مدروسة لم ينتبه الأميركيون، إلى أنها مصيدة مناسبة لمعركة يخوضها الإيرانيون في أرض مكشوفة مع الجماعات التي أنفقت واشنطن مالاً ووقتاً لبنائها تذخيراً لمعركة يكون لها عمق شعبي، كحال لبنان والعراق. والمعركة من الزاوية الإيرانية عملية استباقية مدروسة قاربت على النهاية بنجاح، ولن يتمكن الأميركي من دفعها للتصعيد، بل سيفتقد ما أعدّه وقام ببنائه، وقد تمّ كشفه واصطياده، بناء على معلومات مسبقة عن طبيعة الخطة الأميركية وانتظارها لمناسبة ذات طابع شعبي، فقام الإيرانيون، وهم يحققون خطوة اقتصادية مدروسة، بتقديم الإغراء للبعد الشعبي الافتراضي، وما يتمّ ميدانياً وفقاً للقراءة الإيرانية، مطابق للخطة التي تمّ كشفها وتتمّ متابعتها، ضمن رؤية لعزل الفئات الشعبية التي جذبتها الاحتجاجات، عن الجماعات المنظمة.

– الخطة ب تطبَّق اليوم وستظهر نتائجها قريباً، يقول أحد المتابعين للمشهد الإيراني عن قرب، وقريباً ترون النتائج، ويضحك كثيراً مَن يضحك أخيراً.

الأزمة اللبنانية وخيوطها العالمية

محمد علي جعفر

دخل لبنان بعد الطائف مرحلةً جديدة في تاريخه السياسي. وهنا فإن فهم طبيعة النظام السياسي اللبناني ومعرفة العلاقة بين بنية هذا النظام والنموذج الاقتصادي اللبناني المُتبع، يكفي لمعرفة

حجم الأزمة وعمقها. ليست الأزمة الحالية وليدة السنوات الماضية، بل هي نتيجة لمسار بدأ منذ بروز الميثاق الوطني وما ترجمته العقلية المصرفية التي جاء بها ميشال شيحا، ورسّخه بالعقيدة الاقتصادية التي حكمت لبنان ولا تزال. فيما كانت مرحلة ما بعد الطائف، مرحلة تحويل البلاد الى ساحة سائبة لترجمة عدة مصالح جاءت بها التحولات الإقليمية والدولية ضمن إطار محلي لبناني. تزامنت هذه المرحلة مع صعود نظام القطب الواحد كنتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي، وما عكسه ذلك من تحولات دفعت الدول لتبني نموذج الاقتصاد الحر. في لبنان انعكس التحول الاقتصادي العالمي في الصيغة المحلية للحكم، بقيادة الحريرية السياسية. حينها أطلت على الساحة اللبنانية كل الترجمات العملية للصفقات التي تُبررها لعبة الاقتصاد والسياسة. من هنا، فإن ما يجري على الساحة اللبنانية أعمق وأكبر من أزمة محلية. هي أزمة تُنبئ بالانهيار العالمي لنموذج الاقتصاد الحر، وما يعنيه ذلك من انتهاء كافة صيغ الحكم المحلية المُترجمة لها. فهل ينطبق ذلك على الحالة اللبنانية؟

بلُغة قادرة على تبسيط ما هو مُعقد، يمر لبنان بأزمة تُشكل منعطفًا في تاريخه السياسي. يُسميها البعض العبور نحو الجمهورية الثالثة، ويربطها بالتحديات الإقليمية والدولية. وهو ما تُثبته عدة مؤشرات.

أولاً: على الصعيد المحلي وفيما يخص التعاطي التقليدي للنخبة الحاكمة، يكفي الإشارة الى وضوح غياب القدرة الداخلية على صناعة حل للأزمة. وهنا وعلى الرغم من أن اللبنانيين لم يعتادوا يوماً حل مشكلاتهم دون رعاية، لكنهم تمكنوا دوماً من استجلاب رعاية خارجية على قياس اللبنانيين. هذه المرة، لا يجب التغافل عن أن المشكلة تختلف عن سابقاتها، حيث باتت أزمة سلطة يحضر فيها المواطن بقوة ولأول مرة، ويبرز فيها ضياع أهل السلطة وكذلك ضعف الأحزاب والتيارات السياسية في إيجاد الحلول.

ثانياً: على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا يجب الاستخفاف بالعوامل الكثيرة والتي تُشير لتحولات بنيوية تشهدها السياسة الدولية مع ما يرتبط بها من عوامل اقتصادية. لم يتطرق أحد الى أزمة الدولار العالمية وما يتحدث عنه الخبراء عن حتمية اندلاع أزمة مالية خلال العام المُقبل كأزمة ٢٠٠٨. وهو ما يرتبط مباشرة بتراجع قدرة نموذج الاقتصاد الحر على الصمود. من هنا، يجب البدء برسم المسارات المستقبلية.

مع هذا الانهيار الاقتصادي، سيكون طبيعياً انهيار الصيغ السياسية المُرتبطة به. فما العلاقة بين صيغ الحكم ونموذج الاقتصاد الحر؟ وما علاقة لبنان بكل ذلك؟

باختصار يُعبِّر هذا النموذج عن الترجمة السوقية لقيم الرأسمالية. كثيرة هي المصطلحات والمفاهيم المستخدمة، لكنها ليست إلا عناوين للإخضاع والابتزاز. "خطط التصحيح"، "إعادة الهيكلة"، ليست إلا أساليب لترجمة التبعية لما يُسمى بـ "المؤسسات الدولية المانحة" والتي ترتبط بمراكز القرار المالي والاقتصادي، وتسعى لتحقيق "دبلوماسية الدولار" كنهج أمريكي قديم في عالم الحرب الناعمة. لتطبيق هذه الأساليب، تستخدم هذه الجهات عمليات الابتزاز السياسي مقابل تأمين التمويل. مع ما يستلزمه ذلك من مكافآت تُوزع على أهل الحكم المحليين المتعاونين، والذين يعملون كوكلاء. هكذا يُصبح أهل الحكم شركاء صغارًا للمانحين الكبار، مع ما يعنيه ذلك من تحويل أي دولة تعتمد هذا النموذج الاقتصادي الى سوق من المصالح، التي يتقاسمها أهل السلطة، فيُصبح القرار الاقتصادي المحلي رهن هذه المؤسسات الخارجية والتي تصبح بالنتيجة تمتلك سلطة تعتدي عملياً على السيادة الوطنية. هكذا يُصبح الموكلون بإدارة الشأن العام، هم أنفسهم تجار القطاع الخاص. ألا ينطبق ذلك على الحالة اللبنانية؟

تبنّت حكومات ما بعد الطائف سياساتٍ اقتصادية حوّلت موارد البلاد بعد الحرب الأهلية الى خراب اقتصادي. تحت عناوين إصلاحية اتبعت الطبقة الحاكمة سياسات مالية واقتصادية تبنت عقلية الاقتصاد الحر. ساهمت الجوقة المتناغمة من أهل الاقتصاد والسياسة في ترسيخ نموذج الاقتصاد الريعي القائم على التدفقات المالية من الخارج، وتكديس الإيداعات من الداخل. عادة ما تُستثمر هذه الإيداعات في مشاريع إنمائية وتنموية داعمة للصناعة والزراعة كفيلة بتحويل الاقتصاد الى إنتاجي. لم يحصل ذلك بل بقي القطاع المصرفي يُمارس دور الشبكة التي تحفظ وتُدير أموال أصحاب المصالح.

على مرّ تاريخه يتغنى لبنان بقطاعه المصرفي والسياحي. تكفي هذه الحقيقة للتعبير عن حجم التبعية في العقلية السائدة لأهل الحكم في لبنان. الإيداعات الموجودة كانت تكفي ومنذ زمنٍ طويل لتحويل لبنان لدولة قوية تكون المصارف والسياحة فيها لخدمة مواطنيه وليس لخدمة السيّاح والأجانب. تحت شعارات وقيم برّاقة كالانفتاح والعولمة والسوق الحرة ووعود كاذبة من تحقيق التوازن والرفاهية الاجتماعية، حوّلت الطبقة السياسية البلاد الى شركة متعددة الطوائف مرهونة بمصالحها الاقتصادية للخارج، فيما تعيش المصارف حالياً أزمة تورطها في إقراض القطاعين العام والخاص في لبنان (قروض التجزئة والدين العام)، دون وجود قدرة لهذه القطاعات على سد ديونها!

اليوم يعيش العالم مخاض التحول في النظامين السياسي والاقتصادي. وبالتالي فإن نتائج ما يجري حالياً، ستُحدد مسارات المنطقة والشعوب للسنوات المقبلة. ولأن عمر النموذج الاقتصادي الحر وما يرتبط بهه من أنظمة سياسية شارف على الانتهاء، فإن صيغ الحكم المرتبطة به انتهت. فهل بات واضحاً ما يجري في لبنان؟ فيما يبقى الأهم، غياب المقاربة الحقيقية واللازمة للأزمة، وما يعنيه ذلك من صعوبة المعالجة!